

سلمه الله

سعادة وكيل وزارة التعليم للشؤون المدرسية

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته،،،

إشارة إلى خطابكم رقم ٤٤٠٠٦٩٨١٤٩/١٤ وتاريخ ١٦/٩/١٤٤٥هـ، والمشار فيه إلى خطاب سعادة المشرف العام على الإدارة العامة للمراجعة الداخلية رقم ٤٤٠٠٦٩٨١٤٩/١٤ وتاريخ ١٤/٩/١٤٤٥هـ، بشأن الملاحظات المرصودة بالتقرير النهائي لعملية المراجعة التي تمت ضمن خطة المراجعة الداخلية خلال العام المالي ٢٠٢٣ م على النقل المدرسي بجهاز الوزارة وإدارات التعليم بالمناطق والمحافظات، وما نتج عن التقرير من ملاحظات ومبررات، عليه نفيكم برد الشركة كما يلي:

ثانياً: بعض حافلات النقل المدرسي تفتقد لوسائل التتبع الآلي للحافلات والبيانات الرقمية (Tracking Units GPS): نفيكم بأن الشركة عملت على إجراءات تعزز من مستوى آلية المتابعة لأسطول النقل المدرسي ومنها آلية تتبع الحافلات والبيانات الرقمية (Tracking Units GPS)، حيث تكون آلية متابعة التزام المشغلين وفق ما يلي:

- ١- يتم التأكد من رفع بيانات كامل أسطول المشغل في نظام البيانات التشغيلية الموحد بالشركة (ODS) قبل بداية كل عام دراسي، والذي يتم من خلاله معرفة الحافلات التي يوجد بها وسيلة تتبع آلي من عدمه.
- ٢- تم استحداث غرفة تحكم في مقر الإدارة الرئيسية للشركة لأهداف عديدة منها متابعة أسطول النقل المدرسي في جميع المناطق ومن ضمنها (نسب تركيب أجهزة التتبع للحافلات التي تعمل في الخدمة)، بالإضافة إلى المتابعة الحية لكامل الأسطول المنفذ للخدمة.
- ٣- تم إنشاء نظام (راصد) في الشركة والذي بدوره يقوم بإرسال اشعارات وتقارير آلية بالملاحظات عن وسائل التتبع الآلي للمشغلين بشكل دوري.
- ٤- بناءً على العقد يتم تطبيق الغرامات المالية وحسمها على المشغلين المخالفين مع نهاية كل فترة تشغيلية، وفق ما نص عليه العقد في جدول الحسميات والغرامات.
- ٥- تتم المتابعة الدورية والمستمرة من خلال توجيه الإيميلات والخطابات الرسمية لجميع المشغلين المخالفين حتى يتم التحقق من الوصول إلى الإمتثال الكلي للأسطول.
- ٦- كما قامت الشركة مؤخراً باستحداث نظام وتطبيق يتيح لفرق الصيانة لدى المتعهد بمعرفة حالة أجهزة التتبع خلال عمليات الصيانة لضمان أقصى فائدة وعدم تحرك الحافلة إلا بعد التأكد من تفعيل هذه الأجهزة.

ثالثاً: تبين لنا من البيانات الواردة من بعض إدارات التعليم بأنه يتم إستخدام حافلات قديمة الصنع من عام ٢٠٠٦م، متجاوزة الحد الأقصى لعمر المركبة (١٥ سنة):

نفيدكم بأن آلية العمل للتحقق من عمر اسطول الحافلات والمركبات يكون كالآتي:

- ١- كما ذكرنا في النقطة السابقة بأنه يتم رفع بيانات أسطول المشغلين في نظام البيانات التشغيلية (ODS) الموحد بالشركة قبل بداية كل عام دراسي، والذي من خلاله يتم معرفة واعتماد الحافلات التي ستقوم بتنفيذ الخدمة بشكل آلي، ومن ضمن حقول النظام هو عدم قبول الحافلات والمركبات الأقل عمراً للحد التشغيلي المسموح به (١٥ سنة) حسب الأمر السامي، حيث يعمل النظام على استبعاد الحافلات المتجاوزة للعمر التشغيلي المحدد بشكل تلقائي مع بداية دخول كل عام ميلادي جديد.
- ٢- في الربع الأخير من السنة الميلادية تقوم الشركة بتصدير بيان للأسطول الذي سيخرج من الخدمة مع بداية العام الميلادي المقبل وإرسال مخاطبات لجميع المشغلين وطلب استبدال أسطول (الحافلات والمركبات) المتجاوزة للعمر التشغيلي (١٥ سنة).
- ٣- لا يكتفى بذلك فحسب، بل تتم المتابعة والتأكد من خروجها من الخدمة قبل بداية العام الميلادي المقبل من خلال الرصد الميداني، وأنظمة الشركة.
- ٤- وحيث أن عملية إضافة الحافلة في نظام نور الوزاري وتسكين الطلاب والطالبات على الحافلة/المركبة وتقييم الخدمة المقدمة هي مسؤولية الجهة المستفيدة من الخدمة (المدرسة) والتي من خلالها يتم صرف المستحقات للمشغل من عدمه. رابعاً: من خلال البيانات الواردة من بعض إدارات التعليم تبين لنا خروج الطلبة المشمولين بالنقل المدرسي في أوقات مبكرة من الصباح والرجوع في أوقات متأخرة بسبب طول الفترة الزمنية للرحلة حيث لوحظ نقل (٧٨) طالب في بعض حافلات النقل المدرسي.
- ١- نفيدكم بأن الشركة تؤكد التزامها بتنفيذ المدة المحددة للخدمة وفقاً للأمر السامي الكريم رقم (٢٩٤٣٢) وتاريخ ١٨-٠٦-١٤٣٩هـ على جميع المشغلين، وقد تم الأخذ بالإعتبار برفع توصية للمختصين بعدم قبول الحافلات ذات السعة (٧٨) مقعد واستخدام حافلات ذات سعة أقل في العقد القادم.
- ٢- تعتمد الشركة في الوقت الحالي على بيانات نظام نور الوزاري والذي لا يتيح تحديد مواقع منازل الطلاب والطالبات بشكل دقيق ليتم رسم المسارات وفق المدد الزمنية المحددة المذكورة.

٣- مع ذلك إلا أن الشركة تعمل في الوقت الحالي على استحداث أنظمة جديدة سيتم تطبيقها حال الإنتهاء من الحصول على جميع مواقع منازل الطلبة والذي يضمن المتابعة الدقيقة للرحلة لتفادي التدخل البشري ورفع جودة البيانات.

أما ما يخص المعالجة الحالية:

فإن الشركة تضمن معالجة جميع البلاغات الواردة على قنواتها وعن طريق المدارس المستفيدة من الخدمة وإدارات التعليم عند ثبوتها، وفي حال رصد أي ملاحظة ميدانية تؤكد مخالفة المشغل فإنه يتم إلزام المشغل بتوفير حافلة إضافية لنفس المدرسة، كما نفيديكم بأنه من ضمن أدوار مشرف/ة النقل في المدرسة ضمان عدم صعود أي طالب/ة غير مسمولين بالخدمة، والتحقق كذلك بأن عدد الطلبة بالحافلة مطابق لعدد المقاعد.

خامساً: من خلال البيانات الواردة من بعض إدارات التعليم تفيد بأنه يتم إنزال الطلبة في أماكن غير قريبة من منازلهم بسبب استخدام حافلات كبيرة الحجم لا تتناسب مع طبيعة الطرق:

نفيديكم بأن مخالفة إنزال المستفيد في مكان غير مخصص أو خطر من أبرز المخالفات الموجبة لاستبعاد السائق، باستثناء أن يكون السبب في ذلك هو حجم الحافلة أو طبيعة الجغرافية للطرق والأحياء أو أعمال الصيانة، وفي هذه الحالات القليلة يتم تحديد أقرب نقطة آمنة وقريبة تضمن سلامة أبنائنا الطلاب والطالبات ويُلزم على تطبيقها المشغل/السائق.

آلية المعالجة الحالية:

١- جميع السائقين الذين يتم تعيينهم في جميع المناطق يخضعون لدورة تدريبية توعوية على جوانب الأمن والسلامة قبل دخولهم للخدمة، والتي يتم تنفيذها من قبل مدربين معتمدين ومؤهلين من كوادر الشركة وبالتنسيق مع الزملاء المختصين في إدارات التعليم، من خلالها يتم توضيح التزامات ومسؤوليات السائقين وأنظمة الشركة وكذلك الإجراءات المتخذة بحق المخالفين، للحفاظ على سلامة أبنائنا الطلاب والطالبات.

٢- تعمل الشركة على معالجة الرصد الميداني والآلي لجميع البلاغات التي تؤكد عدم مناسبة أحجام الحافلات وعدد المقاعد المتوفرة بعدد المستفيدين من الخدمة أو المسار، كما تقوم بإلزام المشغلين بالتنفيذ وفق ما يتناسب مع جغرافية وتضاريس المنطقة ويضمن سلامة أبنائنا الطلاب والطالبات.

سادساً: تبين لنا عند فحص آلية إختيار سائقي حافلات النقل المدرسي أنها تفتقد لبعض الإشتراطات الواجب توفرها في سائقي النقل التعليمي، والتي نصت عليها المادة العشرون من اللائحة المنظمة لنشاط النقل التعليمي الصادرة من الهيئة

العامة للنقل مثل (أن يكون حاصل على دورة إسعافات أولية معتمدة - اجتياز الكفاءة المهنية عند ممارسة النشاط بالحافلة):

١- فيما يخص الاشتراطات الخاصة بدورة الإسعافات الأولية وكذلك شهادة الكفاءة المهنية للسائقين، فإن تحديث اللائحة الصادرة من الهيئة العامة للنقل صدر أثناء سريان عقود المشغلين الحالية والتي تعتمد على تطبيقهم لاشتراطات اللائحة السابقة، وحيث لم تتضمن اللائحة السابقة وجوب حصول السائق على (دورة الإسعافات الأولية وكذلك شهادة الكفاءة المهنية)، مع ذلك إلا أن الشركة تعمل بالتنسيق مع الهيئة العامة للنقل على تطبيق اشتراطات السائقين وفق لائحة النقل التعليمي المحدثة وبمتابعة مع جميع المشغلين، بما لا يؤثر على العملية التعليمية لأبنائنا الطلاب والطالبات ويتسبب بتعثر الخدمة المقدمة، أيضاً تعمل الشركة مع الوزارة على التحقق من تضمين جميع اشتراطات اللائحة المحدثة في العقد القادم.

٢- وكما ذكرنا سابقاً، فإن الشركة تقوم بتقديم دورات توعوية إضافية لجميع السائقين وبعده لغات قبل دخولهم للخدمة بما يضمن وعي السائقين بالحفاظ على سلامة أبنائنا الطلبة أثناء تقديم الخدمة. سابقاً: تبين لنا من خلال فحص وتحليل بيانات تعيين السائقين وجود سائقين بمهنة سائق خاص وورخصة سيطرة خاصة وسائقين ليسوا على كفالة المتعهدين وسائقين تجاوزوا السن المحدد في الآلية، وبيانات لسائقين صادرة من غير الجهات السعودية الرسمية:

نفيدكم بأن الشركة تتابع وتؤكد ضرورة التزام جميع المشغلين وتعمل معهم جنباً إلى جنب للتحقق من مطابقة نوع الرخصة مع نوع المركبة والزامهم بذلك، ووفقاً للوائح التنظيمية المشار إليها في خطاب الشركة السابق لسعادتكم، كما نفيدكم أنه وفق اللائحة الصادرة من الإدارة العامة للمرور فإنه يحق للسائق مزاوله النشاط بالرخصة الصادرة من بلده لحين إصدار الرخص النظامية من المملكة العربية السعودية.

تاسعاً: من خلال الدارسة والتحليل للبيانات الواردة من بعض إدارات التعليم تبين لنا وجود قصور من قبل متعهدي النقل بنظافة بعض حافلات النقل المدرسي داخلياً وخارجياً: نفيدكم بأن آلية العمل للتحقق من التزامات المشغلين بتطبيق معايير الأمن والسلامة ومعايير الجودة بما فيها نظافة الحافلة أو المركبة من الخارج والداخل فإنها تكون وفق ما يلي:

١- يتم رصد المخالفات بما فيها نظافة الحافلات والمركبات من الداخل والخارج بالشواهد من خلال الفحص الميداني
المجدول والزيارات الميدانية عند المدارس في (نظام المراقب الآلي).

٢- جميع المخالفات المرصودة على الحافلة أو المركبة المنفذة للخدمة تدخل في نظام المعالجة وهو نظام موحد بالشركة مع
جميع المشغلين، والذي يتم فيه إعطاء مهلة زمنية محددة ليقوم المشغل بمعالجة المخالفة ورفعها في النظام ومن ثم
الكشف عليها ميدانياً لإعتقاد صحة المعالجة أو رفضها.

٣- كما أن مخالفة نظافة الحافلة أو المركبة هي ضمن المخالفات التي يتم رصدها من قبل مشرف/ة النقل بالمدرسة
المخدومة في برنامج نور الوزاري بشكل يومي، وبناءً عليها يتم اعتماد تقارير أداء المشغلين من قبل صاحب الصلاحية في
إدارة التعليم وتطبيق الغرامات والحسميات في كل فترة تشغيلية.

عاشراً: من خلال الدراسة والتحليل للبيانات الواردة من بعض إدارات التعليم تبين لنا قصور في وسائل الأمن والسلامة في
بعض حافلات النقل المدرسي ومن الأمثلة على بعض المخالفات (عدم وجود طفايات حريق/ طفايات بدون تاريخ/ حزام الأمان
غير متوفر أو غير صالح للإستخدام/مخارج الطوارئ معطلة/ عدم توفر كاميرات المراقبة/ عدم توفر صندوق إسعافات
أولية/ توفر صندوق إسعافات أولية فارغة):

١- نفيديكم بأن جميع أسطول النقل المدرسي يخضع لعدة فحوصات منها (فحص الإستعداد) وهو الفحص الذي يتم قبل
دخول الحافلة أو المركبة للخدمة وكذلك (الفحص اليومي) من خلال الزيارات المجدولة على جميع المدارس المخدومة.

٢- عند رصد مخالفة تتعلق بالأمن والسلامة يتم خروج الحافلة/المركبة من الخدمة تلقائياً إلى أن تتم معالجتها في نظام
المعالجة ويتم التحقق الميداني من ذلك " كما تم شرحه مسبقاً".

٣- إلى جانب استبعاد الحافلة/ المركبة يتم تطبيق الغرامات والحسميات في كل فترة تشغيلية لحين تتم المعالجة وعودة
الحافلة/ المركبة للخدمة.

حادي عشر: من خلال الدراسة والتحليل للبيانات الواردة من بعض إدارات التعليم تبين لنا وجود قصور من قبل متعهدي
النقل في توفير حافلات بديلة لنقل الطلبة في حال تعطل الحافلة:

نفيديكم أنه قبل بداية كل عام دراسي وبعد أن يتم التحقق من فحص الإستعداد للأسطول واعتماد الحافلات والمركبات
المنفذة للخدمة وبما فيها الحافلات الإحتياطية، فإن الشركة تعمل على متابعة تقرير التعثرات إن وجدت وكذلك مؤشرات
أداء المشغلين في جميع مناطق المملكة وبشكل يومي، بما فيها أعطال الحافلات وتوفير الفنيين والحافلات الإحتياطية بالعدد

المناسب للأسطول وبما يتناسب مع العقد، كما يتم عقد الإجتماعات الدورية في المكاتب الإقليمية لجميع المشغلين للتحقق من التزام المشغل بمعالجة القصور التي يتم رصدها وبشكل فوري.

وفي حال وجود أي بلاغات عن عدم قيام المشغل بتوفير حافلات بديلة للحافلة المتعطلة، فإننا نسعد بتواصل المختصين في إدارات التعليم مع ممثل الشركة في الإدارة المعنية أو مع المكتب الإقليمي بالمنطقة بشكل مباشر، كما نسعد باستلام البلاغات التشغيلية على الهاتف المجاني الموحد للشركة رقم (٨٠٠ ١٢٣١٠٠٠) أو عبر جميع قنوات الشركة المتاحة.

ثالث عشر: من خلال دراسة البيانات الواردة من إدارات التعليم تبين القصور في تجهيز الحافلات بالوسائل المساعدة للطلاب والطالبات من ذوي الإحتياجات الخاصة والإقتصار على سائق الحافلة وذويهم في صعودهم للحافلة:

١- وفق ما تم ايضاحه في الآلية السابقة فإن الشركة تقوم بعمل فحوصات استعداد قبل تنفيذ الخدمة وفحوصات يومية مجدولة على جميع الحافلات والمركبات المنفذة للخدمة طوال العام الدراسي من خلال موظفي الميدان المتواجدين في جميع مناطق ومدن المملكة ومن خلال (نظام المراقب الآلي).

٢- كما أن نماذج فحص الحافلات والمركبات الخاصة بنقل طلبة ذوي الإعاقة تخضع لمعايير عالية تضمن مطابقتها للإشتراطات الفنية الخاصة بها وبالمرافقين، والتي منها وسائل المساعدة للطلاب والطالبات من ذوي الإحتياجات الخاصة.

٣- نؤكد لكم بأن وجود المرافق من أهم اشتراطات تنفيذ الخدمة والتي يتم تقييمها من خلال مشرف/ة النقل بالمدرسة المستفيدة بشكل يومي في نظام نور الوزاري، ما يترتب عليه تطبيق الغرامات المالية من تقارير أداء المشغل للفترة، وتمكين المختصين في الشركة من متابعة الحافلات والمركبات المخالفة من خلال النظام واتخاذ الإجراء المناسب مع السائق المخالف بشكل فوري إضافةً إلى ما يتم من خلال الرصد الميداني.

وأخيراً وليس آخراً، نعبر لكم شكرنا على دوركم الفعال في عملية تحسين خدمة النقل المدرسي من خلال رصد الملاحظات التشغيلية والميدانية وتزويدنا بها، ونؤكد لكم بأن الشركة لديها موظفين ذو خبرة ومؤهلين تم تخصيصهم لكل إدارة تعليم في جميع مناطق المملكة وذلك بهدف المتابعة المباشرة للعمليات التشغيلية ومراقبتها عن كثب والتحقق من جوتها وكذلك لمتابعة جميع الملاحظات المرصودة من قبل الزملاء المختصين في إدارات التعليم أو المدارس بشكل مباشر.

ونؤكد لكم بأن جميع ما تم ذكره من ملاحظات في التقرير هو محل اهتمام لدى الشركة، حيث تسخر الشركة جميع كوادرها البشرية والحلول التقنية لتقديم خدمة نقل تعليمي آمن ومريح وذو جودة عالية، ووفق تطلعات المستفيدين من الخدمة

وأهداف القيادات العليا. وتعزيزاً لهذا الدور فإن الشركة تعمل حالياً على وضع آليات واستحداث أنظمة تقنية حديثة ستسهم بمشيئة الله تعالى في الإرتقاء بتحسين مستوى الخدمة والأمن والسلامة في خدمة النقل التعليمي.

ملاحظة: تم إرسال شواهد البنود الموضحة أعلاه بما فيها نسخ من الأنظمة المعمول بها حالياً في خطابنا السابق رقم (٤٥٠٧٣٦/١) وتاريخ ١٥/٠٨/١٤٤٥هـ.

وتقبلوا وافر التحية والتقدير،،،

الرئيس التنفيذي
شركة تطوير لخدمات النقل المكلف

محمد بن حزام الحزام

نسخة لـ

- مكتبنا.

- إدارة الشؤون القانونية.

- قطاع التشغيل.